الأرصدة المصرية الدائنة البريطانية
في الفترة (1947-1955)
فصل في العلاقات المصرية البريطانية

إعداد

نجلاء محمد عبد الجواد

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بالكلية

تطور النظام النقدي المصري :

تعددت مراحل تطور النظام النقدي المصري وعكست هذه المراحل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السارية على إرساء قواعد النقد المصرية، وكانت لكل مرحلة سماتها المميزة لها عن غيرها ، وكانت النقود المستخدمة عند تولي محمد علي الحكم في التداول غير متجانسة من المسكوكات الفضية والذهبية المصرية والأجنبية .

وكانت وحدة النقد المحلية المستعملة هي القرش ولم توجد علاقة ثابتة بين وحدة النقد المحلية والعملات المتعددة التي يحضرها التجار معهم لتسوية المعاملات وهو ما أدى لفوضى التبادل وهو ما دفع محمد علي للتدخل لإصلاح النظام النقدي الغير منضبط عام 1834م[1].

وجاءت مرحلة الإصلاح النقدي عام 1885 إزاء عدم المحافظة على نظام المعدنين "الذهب والفضة"[2]. لهذا صدر المرسوم 14 نوفمبر 1885 ليقرر الأخذ بقاعدة الذهب بدلاً من نظام المعدنين. ثم اختص البنك الأهلي المصري بإمتياز إصدار النقود الورقية بموجب الأمر العالي الصادر في 25 يونية 1898م. بالإضافة لاختصاص البنك بالأعمال المصرفية العادية.

([1]) العملات الأجنبية المتداولة في تلك الفترة كانت الجنيه الإسترليني والجنيه التركي والبنتو الفرنسي والدولار الأمريكي.

([2]) قاعدة المعدنين: تقوم على وجود نقود ذهبية وفضية وقد ظهرت كنتيجة لرد الفعل الناجم عن تطبيق قاعدة الفضة التي انتشرت في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر في فرنسا والنمسا وهولندا، وعندما (انتشرت قاعدة الذهب اضطربت المعاملات فهجرت الدول التعامل بها وأخذت بقاعدة الذهب مثل ألمانيا، أما فرنسا أخذت بقاعدة المعدنيين).راجع : في تاريخ الذهب بالتفصيل د. رمزي زكي : التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر النظام النقدي الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 118 أكتوبر 1978 ص 14 . وراجع أيضاً: بيتر.برنشتاين: أسطورة الذهب، قصة استبداده بالقلوب والعقول، ترجمة مها حسن بحبوح، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص 5 . وراجع : زكريا هميمي : أمير المعادن، نشأته وتاريخه، هبة النيل للنشر والتوزيع، القاهرة 1998، ص 73، وراجع بسام الحجار: اقتصاديات الذهب، مجلة الدفاع الوطني، بيروت، عدد 55 يناير 2006 .

ومثلما حدث في معظم دول العالم أثرت الحرب العالمية الأولى 1914 على النظام النقدي المصري حيث قام الأفراد بتحويل العملات الورقية إلى ذهب في ظل عدم تسويق محصول القطن إبان هذه الحرب لانقطاع سبل التجارة الدولية والذي كان يعد الرافد الرئيسي للجنيهات الإسترلينية الناجمة عن تسويقه. وهو ما دعا لصدور الأمر العالمي في 2 أغسطس 1914 [1] لفرض السعر الإلزامي لأوراق البنكنوت ليكون وحدة النقد الرئيسية للتعامل في الدولة المصرية وهو ما أدى لإختفاء الذهب من التداول[2].

واستمر البنك الأهلي باعتباره بنك إصدار في الاحتفاظ بالرصيد الذهبي للعملة الورقية النقدية الملزمة للتداول مع السماح له أيضا بإيداع غطاء الجنيه المصري من الذهب لدى بنك إنجلترا نظراً لتعذر نقل الجنيهات الذهبية الإسترلينية من انجلترا إلى مصر الناجمة عن تصدير القطن المصري إليها[3]. وبالتالي يتوقف إصدار النقود الورقية المصرية على ما يتوافر لديها من غطاء ذهبي لها لدى بنك إنجلترا، وهذا قاد إلى تحويل الأرصدة بين مصر وإنجلترا عن طريق التحويلات التلغرافية وعلى أساس سعر التعادل المحدد في المرسوم 14 نوفمبر 1885 (الجنيه الإنجليزي يساوي 97.5 قرش).

([1]) أمر عال في أغسطس سنة 1914، الوقائع المصرية، 3 أغسطس سنة 1914 .

([2]) نبيل عبد الحميد سيد أحمد : الأجانب وآثرهم في المجتمع المصري من سنة 1882 إلى سنة 1992م، جـ1، مكتبة نانسي دمياط، ص 117 .

([3]) تساهلت وزارة المالية المصرية مع البنك الأهلي المصري، وسمحت له مؤقتاً بأن يستبدل الذهب ببونات الخزانة البريطانية ذات الأجل القصير بالقدر الذي يلزم من احتياطي الذهب، ليعادل نصف الأوراق المصدرة طبقاً لقانون ذلك البنك، ومنذ ذلك الحين لم تعد لأوراق البنكنوت المصرية، قيمة تعادل قيمة الذهب الذي ساوته فيما مضى، بل أصبحت تساوي مقداراً مماثلاً من الجنيهات الإسترلينية التي باتت غطاء لتلك الأوراق، الوقائع المصرية، 30 أكتوبر سنة 1916 .

ودخلت مصر في هذه الفترة في منطقة الإسترليني النقدية منذ عام 1916 وهو ما يعني تبعية النظام النقدي المصري قانوناً للجنيه الإسترليني على الرغم من التبعية الفعلية منذ عام 1882 [1].

ومفاد ذلك أن أصبح الجنيه الإسترليني الورقي قاعدة للنقد بمصر فكان قد تم فرض السعر الإلزامي لأوراق البنكنوت والسماح للبنك الأهلي المصري بإيداع الغطاء الذهبي للجنيه المصري ببنك انجلترا وهو ما أدى لقيام البنك الأهلي المصري بشراء وبيع الحوالات الإسترلينية بسعر ثابت وكانت تخصم من رصيده الذهبي في إنجلترا، وهذا بالطبع أدى لثبات سعر الصرف بين الجنيه المصري والإسترليني[2].

وفي تطور خطير قام بنك إنجلترا بإخطار البنك الأهلي المصري بأنه لن يمكنه وضع الذهب تحت تصرفه كغطاء للبنكنوت وهو ما دفع وزارة المالية المصرية لإصدار تعليماتها للبنك الأهلي بأن يكون غطاء أوراق النقد المصرية عبارة عن أذونات الخزانة البريطانية بديلاً عن الذهب مؤقتاً، وهو ما يعني إرتكاز الجنيه المصري على الإسترليني قانونياً وشرعياً ورتب ذلك أنه أضحى الإسترليني أساس الغطاء لإصدار أوراق البنكنوت المصرية وبالإضافة لأذونات الخزانة البريطانية مما أدى لنقص رصيد الإصدار لأوراق البنكنوت من الذهب، وكذلك بثبات سعر صرف الجنيه المصري والإسترليني على أساس سعر التعادل (جنيه إسترليني = 97,5 قرش) وحرية التحويل بينهما، وأررت تلك التبعية لخسائر الإقتصاد المصري جراء تبعيتها للإسترليني والذي تعرض وكذلك إنجلترا لخسائر إبان أزمة الكساد العالمي في الثلاثينيات من القرن الماضي ، خاصة وأن مصر كانت تستثمر فوائضها المالية في الأوراق المالية البريطانية دون جبر لبريطانيا بتحويل هذه الفوائض إلى ذهب لصالح

([1]) الأهرام : العدد 1398 في 19 مايو 1882 أيضاً المحروسة، العدد 1086 في 10 مارس سنة 1882 .

([2]) يحيى محمد محمود : الدين وأثره في تطور الاقتصاد المصري (1876-1943) سلسلة تاريخ المصريين، عدد 129، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، ص 159 .

مصر. وكذلك حصلت بريطانيا على كل ما تحتاجه من سلع وخدمات مصرية مقابل الجنيهات الذهبية الإسترلينية التي لم تدفعها مما أدى لنشأة الأرصدة الاسترلينية لصالح مصر، كما تعرض الجنيه المصري لتقلبات الإرتفاع والإنخفاض للإسترليني وعندما خرجت إنجلترا من قاعدة الذهب عام 1931، وتدهور الإسترليني تدهور الجنيه المصري بالتبعية وخرج عن قاعدة الذهب وأضحى غير قابل للتحويل للذهب[1].

وتراكمت الأرصدة النقدية الإسترلينية لصالح مصر بذلك وهي تمثل ديوناً لمصر على إنجلترا بسبب حصول بريطانيا على العملة المصرية الورقية لرفع صادراتها من مصر ودفع تكلفة جيوش دول الحلفاء بمصر مقابل إيداع جنيهات إسترلينية لصالح مصر بالبنك الأهلي المصري بلندن. وكذلك بسبب فرض القيود النقدية على منطقة الإسترليني منها عدم قابلية تحويل الإسترليني للعملات الأجنبية فتراكمت الأرصدة المصرية لدى بريطانيا بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، وكذلك بسبب إيداع مصر لكافة متحصلاتها من النقد الأجنبي بصندوق مشترك بلندن .

وعليه فلم تكن حرة في استعمالها إلا في حدود المسوح به من بنك إنجلترا، وبلغت هذه الأرصدة بنهاية عام 1946 (430 مليون جنيه استرليني) وبالتالي تعقدت تسويتها واستغرقت الفترة من (1947–1959) وهو ما فوت على مصر فرصة استثمارها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تآكلت هذه الأرصدة بفعل التضخم العالمي الجامح أيضاً في مصر مما أدى لارتفاع الأسعار[2] ، وبالتالي إنخفاض القيمة الشرائية للنقود الموجودة ببريطانيا .

([1]) نفسه، جاد لبيب : البناء الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وانجلترا، مكتبة، الأنجلو المصرية، القاهرة 1955، ص 181 .

([2]) جريدة السياسة الأسبوعية : عدد 535 بتاريخ 1947/8/31، صوت الأمة : السنة الثنية، العدد (454)، بتاريخ 19 يناير 1948، الأهرام عدد (22470) بتاريخ 14 يناير 1948 أيضاً محمد دويدار: الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية الإسكندرية، 1978، ص ص 247-252 .

وعلى الصعيد النقدي خرجت مصر من منطقة الإسترليني نهائياً عالم 1947 وقبلها انضمت مصر لاتفاقية (برايتون وودز) عام 1944 والتزمت مصر بمبدأ المساواة بين الدول وتحرير التجارة الدولية وثبات قيمة الجنيه المصري بالذهب والدولار الأمريكي[1].

وحددت اتفاقية خروج مصر من منطقة الإسترليني قيمة الجنيه المصري على أساس أن وزنه من الذهب الخالص يعادل 3.67 جرام والذي يساوي 4.133 دولار أمريكي، وتفاوضت مصر مع بريطانيا للخروج من منطقة الإسترليني المملوكة للبنوك العاملة في مصر وعدم استعمالها إلى أن يتسنى وضع حل لها مستقبلا، وتعمد انجلترا بعدم تقييد الإسترليني من الأرصدة المفرج عنها والتي كانت مجمدة أو تلك التي ستحصل عليه مصر في صادراتها وتحويلها لعملات أجنبية. ولكن بريطانيا لم تحترم تعهداتها بحرية تحويل الإسترليني إذا أوقفت قابليته للتحويل لعملات أجنبية وهو ما دفع مصر للدخول في مفاوضات عديدة مع بريطانيا[2].

([1]) جلال أمين : أزمة الاقتصاد البريطاني في ضوء تخفيض الجنيه الإسترليني، مجلة مصر المعاصرة العدد (331)، يناير 1968، ص ص 73 : 75 . أيضاً وهبي غبريال : الأزمة النقدية الدولية ومشاكل التنمية بعد حرب أكتوبر، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1977، ص 28 .

([2]) حازم منصور : بعض الحلول المقترحة لأزمة النقد الدولية، معهد الدراسات المصرفية، 1973، القاهرة ص ص 13، 15 .

العلاقات المصرية البريطانية حتى أزمة الأرصدة :

ظلت علاقة مصر ببريطانيا في تطور حتى أصبحنا مرتبطين بها اقتصادياً فنجد منذ عام 1816م اتبعت مصر نظام قاعدة الذهب مثل أغلبية الدول حتى الحرب العالمية الأولى. وكانت وسائل الدفع واحدة أما بالذهب نفسه معدناً أو عملة ثم تطورت وسائل الدفع إلى الحوالات الذهبية. ويرجع سبب استقرار قاعدة الذهب فترة طويلة إلى عدة أسباب منها اتباع انجلترا ذاتها لقاعدة الذهب . حيث كانت لندن مركزاً للتجارة العالمية وسوقا للنقد العالمية[1]. ولعل أخطر ما أسفرت عنه قاعدة الذهب كان السماح بظهور ما يعرف بقاعدة الذهب. وعندئذ يتم الدفع بهذه الحوالات الذهبية أما بالعملة الذهبية أو بالذهب نفسه. ولقد فرضتها بريطانيا على مصر من سنة 1914 إلى سنة 1916 ثم من سنة 1925 إلى سنة 1931م. وهذا يفسر أن قاعدة الذهب العالمية هي في جوهرها نظام للصرف بالإسترليني ولذلك لجأت بريطانيا إلى تثبيت الجنيه الإسترليني بالنسبة للدور الأمريكي[2]. وبقيام الحرب الأولى تعذر استيراد وتصدير الذهب وأصبحت النقود الورقية إلزامية وألغيت قاعدة الذهب. وبانتهاء الحرب العالمية الأولى عادت قاعدة الذهب ثانية للعمل بها . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي عادت إلى قاعدة الذهب ثم تبعتها انجلترا عام 1925 ولم يأت عام 1928 إلا وقعد عادت قاعدة الذهب إلى سيادتها القديمة في مصر غير أنها كانت مختلفة في ثلاثة شروط الأول : اتخاذ الذهب أساساً ومعياراً لقيمة العملة الورقية الوطنية. الثاني : ضمان صرف تلك العملة بالذهب دون قيد أو شرط. الثالث :حرية تصدير واستيراد الذهب[3].

([1]) أحمد نظمي عبد الحميد : نظام النقد في الخمسين سنة الأخيرة، بحث من بحوث العيد الخمسين (1909-1959)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1960، ص 16 .

([2]) El-Falaki, Mahmoud Saleh : Post war planning and the monetary Market in Egypt. L'Egypte Contenporoine, Jan. Feb., 1944, pp. 132-133.

([3]) Ibid, p. 134.

ولكن سرعان ما انهار هذا النظام وخرجت الدول عن قاعدة الذهب مرة أخرى، حيث خرجت انجلترا عام 1931م ثم تبعتها الولايات المتحدة عام 1933 وبحلول عام 1936 نبذت كل دول العالم هذه القاعدة. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من أهمها : تثبيت أسعار الصرف، وفرض المزيد من القيود على التجارة الدولية. وكذا ندرة الذهب وانخفاض نسبة الغطاء الذهبي لدى معظم البنوك المركزية وعودة بعض الدول إلى قاعدة الذهب ومنها انجلترا وحدوث تغيير في اتجاهات الفكر الاقتصادي[1]، وبحلول عام 1935 تكونت خمس كتل نقدية هي كتلة الذهب، وكتلة الين الياباني وكتلة المارك، وكتلة الدولار، وكتلة الاسترليني ومنطقة الاسترليني في مصر[2]. والمقصود بالكتلة تنظيم نقدي تعبيراً عن الارتباط بالاسترليني، أما المنطقة فهي تنظيم مالي يهدف إلى مساعدة بريطانيا في حل مشكلة مدفوعاتها واستمرت المنطقة قائمة بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن بريطانيا غيرت اسمها في سنة 1947 تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية إلى اسم البلاد المدونة في القائمة الإسترلينية [3].

الظروف التي أدت إلى الأزمة :

تعددت أسباب أزمة الاسترليني في عام 1947 وكان من أهمها : مشكلة البنك الأهلي[4] حيث تأسس في عام 1898م برؤوس أموال إنجليزية وتم وتخويلها وحدة

([1]) يوسف عبد المجيد : المشكلات الاقتصادية في فترة ما بين الحربين وأثرها في الاتجاهات الاقتصادية الدولية المعاصرة، البنك المركزي المصري 1979-1980، ص 7 .

([2]) محمد علي رفعت : الاستثمارات الأجنبية في مصر، ماضيها ومستقبلها "بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين 27-29 مارس 1980، بعنوان رؤية مستقبلية للاقتصاد المصري في ظل التطورات العالمية والإقليمية، تحرير د/ زكي شافعي، د/ رمزي زكي، القاهرة، 1983، ص 227 .

([3]) محمود صدقي مراد : ميزانية النقد الأجنبي والتمويل الخارجي للتنمية مع دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة، د. فؤاد مرسي : مكتبة التنمية والتخطي، دار المعارف بمصر 1967، ص ص48-50.

([4]) محمد فهمي لهيطة : مصر الدائنة في عهد فاروق الأول، الأرصدة الاسترلينية وأثرها على مستقبل الصناعة والتجارة ومستوى معيشة المصريين، مكتبة النهضة المصرية، 1947، ص 25، أيضاً : نبيل عبد الحميد سيد أحمد : النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري من سنة 1922 إلى سنة 1952، الهيئة المصرية العامة لكتاب، 1982، ص ص 320-330 .

امتياز واحتكار إصدار أوراق النقد لحاملها كما تتمتع بقابلية تحويلها إلى الذهب. قد ذكرنا سابقاً أن انجلترا أخذت تنحرف عن قاعدة الذهب، ثم عادت إليها بين سنة 1925، وسنة 1931، ثم انحرفت عنها ثانية في سنة 1931، وخرجت مصر معها عن قاعدة الذهب بعد أن صرحت الحكومة المصرية للبنك الأهلي المصري بأن يكون لمصر الرصيد الذهبي القانوني للبنك الأهلي والموجود ببنك انجلترا، وبعد أن صدر قرار من وزارة المالية المصرية بتكليف البنك الأهلي أن يتخذ من بونات الخزينة البريطانية غطاءاً للبنكنوت، وبعد أن درج البنك الأهلي على صرف الجنيه المصري بالاسترليني بسعر التعادل الرسمي وهو 97,5 قرشاً، وفي عام 1916 أصبح الاسترليني يحل محل الذهب كأساس للنقد المصري وبهذا أصبحت كمية النقد في مصر لا تتوقف على رصيد مصر الذهبي وحدة بل أصبحت تتوقف على الرصيد الاسترليني أيضاً ولقد لجأت مصر وبريطانيا عام 1939 إلى الاسترليني لأنه كان أثبت من غالبية عملات الدول الأخرى وخصوصاً الذهب[1].

وفي 30 ديسمبر 1944 زاد ارتباط الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني قوة منذ الاتفاق التجاري البريطاني المصري. حيث نص الاتفاق على وضع يد بريطانيا على العملات الأجنبية والذهبية في مصر، كما نص على أن يورد المصريون إلى وزارة المالية المصرية كل ما يقع تحت أيديهم من العملات الصعبة على أن تحول وزارة المالية المصرية كل ما يصل من مبالغ إلى البنك الأهلي الذي يحولها بدوره إلى بنك انجلترا مقابل أذونات وإيصالات على الخزينة البريطانية. دون أن يستطيع المصريون الحصول على البضائع والخدمات اللازمة للاقتصاد القومي[2]، وبهذا نرى أن مصر أصبحت مقيدة في صادراتها ووارداتها على ضوء كمية العملة الاسترلينية ولقد سيطرت هذه الأزمة على الحياة السياسية والإقتصادية في البلاد لهذا فقد ناقشها

([1]) Harari, R.A. Banking & Financial Business in Egypt, L'Egypte Contenporaine, Feb. 1936, p. 137.

([2]) مجلة الغرفة التجارية بالقاهرة، السنة 12، عدد 2 فبراير 1947، ص 184 .

البرلمان المصري في جلسة 19 فبراير 1945 ومجلس الشيوخ في 20 فبراير 1947[1] .

ماذا كان مطلب النواب في مصر ؟

وبعد سرد لأهم الظروف التي أدت إلى بلوغ الأزمة ذروتها نتساءل على من تقع عليه المسئولية هل البنك الأهلي أم الحكومة المصرية؟ واختلفت الآراء فقد رأى البعض أن المسئولية تقع على البنك الأهلي وذلك لأنه هو المسئول لأنه الملتزم بتدبير الغطاء الذهبي لمصر كما أنه كان المسئول عن الحالات الاستثنائية التي تمت بالإضافة إلى أنه كان من ضمن أخطاء البنك حال تأسيسه 1898 حيث اعتمدت مصر على قاعدة الذهب اسماً، وعلى قاعدة الإسترليني فعلاً[2].

ويلقي البعض الآخر المسئولية على الحكومة وتميل الباحثة إلى هذا الرأي للأسباب الآتية أولاً: أجازت الحكومة المصرية ما أملته سلطات الاحتلال عليها من إعطاء الحكومة البريطانية سندات غطاء مكملاً لغطائها بحجة تعذر استيراد الذهب. ثانياً: أباحت للبنك الأهلي أن يصدر نقوداً ورقية بسعر التعادل مع الاسترليني. رغم أن الجنيه المصري كان أعلى من الإسترليني ، ثالثاً: الاشتراك في كتلة الاسترليني. رابعاً:

([1]) الدولة المصرية مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي الثاني، المجلد الأول من مضبطة الجلسة الافتتاحية إلى مضبطة الجلسة السادسة عشر 12 نوفمبر سنة 1945-19 فبراير سنة 1946، المطبعة الأميرية بالقاهرة 1946، ص 660، أيضاً : ملاحق مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي الثالث والعشرين (1947/11/12) إلى 1948/7/6، ملحق رقم (111) جلسة 1948/3/25، تقرير لجنة المالية، أيضاً الأهرام: عدد 21830 بتاريخ 1945/12/20 .

([2]) جريدة الكتلة 1947/3/1، المقطم 1947/3/1، جريدة المصري 1947/3/2 ولمزيد من التفاصيل عن قانون البنك الأهلي، انظر د/ رؤوف عباس حامد : علاج مصر الاقتصادي ومشروع بن ك المصريين أو بنك الأمة، محمد طلعت حرب، دار الكتب والوثائق العربية، مركز تاريخ مصر المعاصر، ص ص 67-84. وأيضاً : يحيى محمد محمود : الدين وأثره في تطور الاقتصاد المصري (1876-1943)، سلسلة تاريخ المصريين، عدد (129)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، ص ص 239-240 .

حتى عام 1940 الذي وافقت على مشروع مد امتياز البنك الأهلي أربعين سنة أخرى والذي كان ينتهي أجله سنة 1948 [1].

حل أزمة الأرصدة الاسترلينية :

نعلم أن العالم خرج من فترة ما بين الحربين بثلاثة نتائج رئيسية وكانت النتيجة الأولى النظر إلى التعاون الدولي في ميادين العلاقات الاقتصادية. النتيجة الثانية كانت المضالبة بضرورة وضع قواعد دولية للسلوك الاقتصادي تنظمها اتفاقات دولية. النتيجة الثالثة ضرورة إنشاء أجهزة دولية تتولى الإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقيات[2].

وبذلك واجه العالم الصعوبات الاقتصادية في عالم ما بعد الحرب عن طريق التعاون في خمسة اتجاهات رئيسية كانت أولاً: الاتجاه نحو التعاون الدولي في سبيل الإنشاء والتعمير، في شكل إنشاء بنك دولي للإنشاء والتعمير[3] أما الاتجاه الثاني فكان اتجاه نحو التعاون الدولي في سبيل معالجة المشكلة النقدية، في شكل إنشاء صندوق النقد الدولي[4]. الاتجاه الثالث السعي نحو التعاون الدولي في سبيل تحرير التجارة الدولية في شكل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) الاتجاه الرابع : الاتجاه نحو التعاون الدولي في سبيل مساعدة الدول المتخلفة أو النامية ويتم ذلك عن طريق

([1]) عبد الرحمن الرفعي : في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919، جـ3، ط2، دار المعارف 1989، ص 96

([2]) أسفر المؤتمر الدولي الذي عقد في بريتون وودز عام 1944 عن التوقيع على اتفاقيتين دوليتين تختص الأولى بإنشاء صندوق النقد الدولي وتختص الثانية بإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير وقد تقرر أن تكون العضوية في الصندوق شرطاً للعضوية في البنك نفسه، ص 7 .

([3]) لاحظ أن التسمية العربية الشائعة للبنك الدولي هي "البنك الدولي للإنشاء والتعمير" إلا أننا نفصل تسميته بالتسمية العربية الصحيحة كما تم الاتفاق عليها في مؤتمر (بريتون وودز) وهي البنك الدولي للتعمير والتنمية.

International bank for reconstruction and development.

وإن كان قد أصبح يعرف في الوقت الحاضر اختصاراً باسم البنك الدولي World Bank لمزيد من التفاصيل في الخلاف حول تسمية البنك الدولي.

Robert W. Oliver International Economic co.-operation and the World Bank, London, 1975, pp. 167-168.

([4]) قد باشر الصندوق نشاطه في شهر مارس 1947 .

هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها الاقتصادية والاجتماعية. الاتجاه الخامس : كان التعاون الاقتصادي عن طريق إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية[1].

وهكذا يوضح لنا العرض السابق أن المشكلات الاقتصادية التي تعرض لها العالم خلال فترة ما بين الحربين كان لها تأثير واضح في الاتجاهات الاقتصادية التي سادت العالم ومنها مصر بعد ذلك. حيث أثبتت هذه المشكلات أن التعاون الدولي يأتي في المرتبة الأولى وذلك حتى يمكن منع الكوارث الاقتصادية التي شهدها العالم وعانى منها كثيراً خلال الفترة موضوع الدراسة.

والآن استعرض الحلول الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة المصرية لحل مشكلتها الاقتصادية وعلى وجهة الخصوص أزمة الأرصدة الاسترلينية عام 1947م.

الاتفاقيـات الماليـة:

اتفاقية بريتون وودز (2) :- وافق مجلس الشيوخ والنواب المصري في يوم 22 يولية سنة 1944 على الاتفاق الموقع في 1944 الخاص بالمؤتمر النقدي والمالي لبريطانيا المنعقد في (بريتون وودز) [2] بالولايات المتحدة الأمريكية. والاتفاقية تهدف إلى تقوية روح التعاون بين الدول في مسائل العملة والصرف. وكذلك تيسير سبل التجارة الدولية. مما يؤدي إلى رفع مستوى استغلال الموارد الاقتصادية الدولية، وبالتالي النهوض بمستوى المعيشة في أوطان الدول المشتركة في هذا النظام. بالإضافة إلى استقرار أسعار الصرف وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملة، كذا إحلال نظام المقاصة العامة محل نظم التسديد الثنائية، ومعاونة الدول بموارد الصندوق الدولي حتى تتغلب على الصعوبات التي تعترض معاملاتها الخارجية. بالإضافة إلى تقصير فترات الاختلال التي تصيب الميزان الحسابي للدول المشتركة في الصندوق الدولي[3].

([1]) يوسف عبد المجيد : مرجع سبق ذكره، ص 6 .

([2]) انظر ملحق رقم (2) هدف اتفاقية بريتون وودز.

([3]) وجيه شندي : المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية، دار النهضة العربية، ص 56 .

وقد علق أعضاء مجلس النواب في جلسته المنعقدة في 22 ديسمبر 1945 عندما أوضح وزير المالية أن لمصر على انجلترا من الأرصدة الاسترلينية مبلغاً يقدر بحوالي الأربعمائة مليون جنيه، وما من سبيل إلى تسوية هذه الأرصدة إلا بالاتفاق مع انجلترا اتفاقاً خاصاً، وذلك لأن الاتفاق الأمريكي الانجليزي الأخير، قد اشترط فيه ألا يستعمل أي جزء من حصيلة القرض في تسوية الأرصدة الاسترلينية التي تجمعت أثناء الحرب. وهذا وإن تكن انجلترا قد تعهدت في هذه الاتفاقية بتسوية تلك الأرصدة بموجب اتفاقات تعقدها مع كل أمة دائنة على حدة– على أن يحدد في كل اتفاق طريقة التسديد ومدته والقدر الممكن تحويله فوراً إلى عملات أخرى[1].

ومن ناحية أخرى فإن اتفاقية (بريتون وودز) [2] قد نصت على أن أحكامها لا تسري على الديون الناشئة عن الحرب مثل الأرصدة الاسترلينية، ولكنها نصت صراحة على إمكان تحويل جميع العملات الاسترلينية وغيرها إلى الدولارات وغيرها من العملات الصعبة وذلك عن المعاملات العادية الجارية، ولكن نشأت فترة فراغ ثلاثة اشهر إمتدت ما بين تاريخ عقد هذه الاتفاقية وبدء تنفيذها، أي ما بين 31 ديسمبر 1945، والتاريخ الذي يقوم فيه صندوق النقد الدولي بمباشرة عملياته ولن يكون هذا التاريخ قبل تسعين يوماً على الأقل إذن وبالتالي كان على مصر حتى مع انضمامنا إلى اتفاقية (بريتون وودز) [3]. أن تبادر إلى تدبير ما نحن في حاجة إليه من الدولارات

([1]) محمد فهمي لهيطة : مصر الدائنة في عهد فاروق الأول، مرجع سبق ذكره ص 44، ص 61، أيضاً الوقائع المصرية العدد 173، ص 405 أو قانون رقم 122 لسنة 1945 بشأن الموافقة على الاتفاق الموقع عليه في 22 يولية سنة 1944، الخاص بالمؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة في بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية.

([2]) الدولة المصرية : مجلس النواب بالهيئة النيابية التاسعة، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي الثاني، المجلد الأول من مضبطة الجلسة الافتتاحية إلى مضبطة الجلسة السادسة عشر، 12 نوفمبر 1945-19 فبراير 1946، المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1946، ص 253 .

([3]) W.A.Brown : "The international Gols Standard Reinterpreted, New York, 1940, p. 236.

والعملة الصعبة في الفترة ما بين أخر ديسمبر سنة 1945 وأخر مارس سنة 1946م[1].

وأوضح وزير المالية المصري مكرم عبيد باشا ست ملاحظات لا تصب في صالح مصر على هذه الاتفاقية كان أولها أن الحكومة المصرية وافقت مع بريطانيا على أن تضع تحت تصرفها مبلغاً من المال حوالي 12 مليون دولار لاستيراد المواد الضرورية أما الملاحظة الثانية وكانت اشتراك الحكومة المصرية م سائر الدول الـــ 43 التي اشتركت في مؤتمر (بريتون وودز) [2]، للعمل لتسهيل التجارة الدولية، وتنمية الموارد الإنتاجية ثالثاً : تيسير الموارد المالية من العملات الأجنبية. رابعاً: المقاصة المتعددة الأطراف ومن أهم الفوائد التي تجني من وجود الصندوق الدولي والتي لها أهمية خاصة بالنسبة لمصر– أن النظام الذي سوف يتبع في التجارة الدولية سيكون على أساس حصول المقاصة بين العديد من الدول فيما يختص بالمعاملات الجارية، لا على نظام المقاصات الثنائية الشائعة وقتها، والتي تؤدي إلى تحويل مجرى التجارة الخارجية عما هو في صالح البلد اقتصادياً إلى مجرى مصطنع[3]. خامساً: استثناءات من مبدأ إلغاء القيود على المعاملات الجارية، وهذه الاستثناءات تستوجبها الظروف آنذاك على أن الاستثناء المسموح به في فترة الانتقال قد وضعت له حد لائحي لا يمتد به الأجل. سادساً: حصص الأعضاء هناك ثلاث أسس أخذ بها في تحديد حصة كل عضو وهي المقدرة على الاشتراك. ومدى الحاجة لاستعمال موارد الصندوق من العملة الأجنبية[4].

([1]) وثائق وزارة الخارجية، محفظة (1258)، ملف 19/55، 2000، الدولة المصرية: مجلس النواب بالهيئة، ص 254 .

([2]) المصدر نفسه، ص 254، وأيضاً: محمد ذكي شافعي : تحليل أسس اتفاقية (بريتون وودز) وتقدير إمكانيات نجاحها، مجلة القانون والاقتصاد، القاهرة مارس ويونية 1953، ص ص 1، 2 .

([3]) الدولة المصرية : مجلس النواب بالهيئة النيابية التاسعة، المصدر نفسه، ص 255 .

([4]) المصدر نفسه، ص 257.

ومما تؤدي إليه هذه الاتفاقية بالنسبة لعلاقة الجنيه المصري بالاسترليني، فقد ارتبط الجنيه المصري بالاسترليني من ثلاث نواحي : أولاً: باتخاذ الحكومة المصرية سندات الخزانة البريطانية غطاءاً للبنكنوت. ثانياً: بقيام البنك الأهلي باستبدال العملتين بسعر ثابت، وبدون مصاريف. ثالثاً: بما فرض أثناء الحرب من رقابة على الصرف الخارجي في مصر على نحو ما اتخذ في انجلترا، وهذه الرابطة تؤدي إلى أن يكون الجنيه المصري مرتبطاً بالجنيه الانجليزي في قيمته الخارجية ارتفاعاً وانخفاضاً، ولكن المفروض أن اشتراك الحكومة المصرية في الصندوق سيغير نوعاً من طبيعة هذه الرابطة فستكون لنا علاقة ثابتة مع جميع العملات بما فيها الاسترليني وذلك عن طريق عامل مشترك وهو الذهب[1].

وقد ذكر وزير المالية المصري أن الحكومة البريطانية قد وضعت تحت تصرف الحكومة المصرية ما تحتاج إليه من الذهب أو الدولارات لدفع ما يجب دفعه من حقها ذهباً، وقد أرسلت للحكومة المصرية خطاباً بتاريخ 14 ديسمبر سنة 1945 يؤكد فيه هذا المعنى ويسمح بشراء ما نحتاجه من الذهب لهذا الغرض بالسعر الرسمي للذهب في لندن أو أخذ ما يلزمنا من الدولارات. على أن يكون حساب ذلك كله بالعملة المصرية، وعلى ألا يخصم ذلك من نصيب مصر في العملات الصعبة حسب الاتفاقين الأخيرين للحكومتين– وفي ذلك من التيسير ما فيه .

وقد رد النائب محمد حنفي الشريف على وزير المالية موضحاً الآتي: كنا نود أن يكون بجانب هذه الاتفاقيات الاقتصادية الدولية اتفاقات سياسية تدفع عنا القيود التي تثقل كاهلنا، وكنا نود كذلك أن نعمل إلى تسوية عادلة بشأن ديوننا المتجمدة على انجلترا، ولا ننسى أنه بصدد اتفاق سان فرنسيسكو[*]. طلب منا أن تكون موافقتنا عليه في تاريخ معين، ولقد طلب منا عدة مطالب منها أن تكون موافقتنا على الاتفاق

([1]) المصدر نفسه.

([*]) اتفاقية سان فرانسيسكو: كانت بين انجلترا والولايات المتحدة عام 1946م، بشأن عقد قرض من أمريكا.

المعروض في تاريخ معين، على الرغم من أنه لدى الحكومة مدة طويلة. ومن هذا يتضح لنا أنه إذا كانت هناك مسائل تتصل بصالح ومستقبل الطرف الآخر كانت الموافقة عليها من جانبنا سريعة وحدد لها يوم معين، وعلى العكس من هذا إذا كان الأمر يتصل بمستقبلنا السياسي والاقتصادي فلا وقت يحدد ولا نصل حتى إلى مجرد الوعد[1]، كما اعترض النائب على استخدام وزير المالية بأن ديوننا لدى انجلترا تصل إلى 400 مليون من الجنيهات الاسترلينية تقريباً.

وقد أوضح النائب (محمد حنفي الشريف) لو أن هناك مفاوضات جرت بشأن هذا الدين الذي يتعلق بمستقبل الشعب المصري كله، لكنا قد عملنا بها جميعاً.. وذكر النائب عبارة خطيرة في معناها جاءت على لسان وزير الخارجية البريطانية، فقد صرح بأنه كان يتمنى لو أن مصر لم تتحدث مطلقاً عن دينها، وقد أيده في موقفه هذا، رئيس الوزارة البريطانية السابق مستر تشرشل[2] ، مما يوضح رغبة بريطانية في اسقاط ديوننا لديها .

ولما كان الغرض الأساسي من إنشاء هيئة صندوق النقد الدولي موازنة أسعار مبادلة النقد، بحيث يمكن اعتبار الحصة التي ستدفعها مصر ذهباً، بمثابة جزء من غطاء ورق النقد المصري لذلك يجب في هذه الحالة النص على ذلك في القانون الخاص بانضمام مصر إلى الاتفاق، فهل معنى هذا أننا سنضيف هذا النص إلى الاتفاق؟ هذه نقطة أريد أن أستفسر عنها من وزير المالية، كذلك قال لنا وزير المالية الآن إن انجلترا تعطفت علينا وتقدم معاليه بالشكر لها لأنها منحت مصر ثلاثة ملايين من الجنيهات، أي ما يعادل 12 مليوناً من الدولارات مع أننا حصلنا في العام الماضي على 15 مليوناً من الدولارات وكنا نعتبرها قليلة[3].

([1]) مجلس النواب : مصدر سبق ذكره، ص 258 .

([2]) المصدر نفسه.

([3]) وزير المالية : الواقع أننا زدنا نصف مليون من الجنيهات، المصدر نفسه، نحن الآن في عهد وزارة أحمد ماهر باشا الأولى، 18 أكتوبر 1944-15 يناير 1945 وكان وزير المالية آنذاك مكرم عبيد

وقد رد وزير المالية بالنسبة للسؤال عن السبب في تأخير عرض اتفاق (بريتون وودز) في الواقع أنه لن يكن في المستطاع عرض الاتفاقية على المجلس قبل أن تقرها انجلترا، وليس ذلك لأننا تابعون لانجلترا، ولكن لأن الكتلة الاسترلينية والتي تشمل ثلث بلاد العالم، لم تقبل أن تقر اتفاق (بريتون وودز) قبل أن تعلم بنتيجة المفاوضات التي كانت دائرة حول القرض الأمريكي لانجلترا، لذلك تم الاتفاق البريطاني الأمريكي هذه الاتفاقية[1].

كما يتساءل النائب عن لماذا تركنا الاسترليني يتضخم رصيده؟ ولكن ما حيلتي في ذلك؟ لم يكن في وسعي إلا أن أفضل الجنيه المصري عن الجنيه الإسترليني، ولو أني قبلت ذلك لكان حلاً، إذ أن هناك اتفاقات وإجراءات تبرم بين الدول وكان علي أن أنتظر حتى تظهر نتيجتها، ثم تقرر وقتذاك شراء قطن أو طبع أوراق بنكنوت.. أننا قررنا عقد قرض للقطن بمبلغ ثلاثين مليوناً من الجنيهات، وقد اتفقت مع جناب مدير البنك الأهلي على أن يبيع ويأخذ من حصيلة قرض القطن مبلغ اثني عشر مليوناً من الجنيهات لضمها إلى رصيد البنكنوت[2].

أما عن مسألة الغطاء وقد وضعنا في المركز الأول أن المبلغ الذي يدفع ذهباً يضاف إلى الغطاء، ولكن قسم القضايا قد أفتى بأن كل ما يدفع ذهباً يعتبر ضمن الغطاء دون حاجة إلى النص، وقد حدث هذا في الحرب الأولى إذا تجمع لنا مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات ذهباً فدخلت إلى الغطاء ويكفي أن يعلن وزير المالية أن المبلغ يعتبر ضمن الغطاء المصري وبذلك يعد إعلاناً رسمياً بأن هذا المبلغ يعتبر ضمن الغطاء. بقيت مسألة الحصص فقد نص الاتفاق على أن يكون للدول الكبرى خمس

باشا ولمزيد من التفاصيل عن وزارة أحمد ماهر الأولى والثانية. انظر يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ص 459-569 .

([1]) مجلس النواب، مصدر سبق ذكره،ص 258 .

([2]) مجلس النواب، مصدر سبق ذكره، ص257 .

حصص، ولباقي الدول خمس حصص، وحصتان للجمهوريات الأمريكية، وهذا تقسيم طبيعي[1].

يركز النائب محمد فكري أباظة بك على أنه خيل لنا أن نحتفظ بأموالنا هنا ونصرفها فيما هو ضروري لرفع مستوى الشعب، بدلاً من أن نقذف بها في الخزانة الخارجية، كما ركز أيضاً على أنه ليست مصر فقط هي التي تأخرت في الموافقة على اتفاقية (بريتون وودز) بل جميع الدول عدا أفريقيا التي تأخرت في الموافقة على هذه الاتفاقية فهل كان انتظار جميع الدول الأخرى ناتج عن أنها تابعة لانجلترا[2]؟

وقد رد وزير المالية : انتظرنا انجلترا لا حباً فيها وإنما لأن الاتفاقية تصبح حبر على ورق ما لم توافق عليها الامبراطورية البريطانية، فهي أكبر الدول اتساعاً بل أنها العامل الأساسي في الكتلة الاسترلينية، فإذا لم توافق أصبح النقد الدولي نقداً جزئياً، وتسقط بذلك الاتفاقية لهذا ولذا وحده لم توافق انجلترا على اتفاقية (بريتون وودز) حتى انتهت من اتفاقها مع الولايات المتحدة الأمريكية على القرض الأمريكي. لقد عرفت انجلترا ما سيكون عليه مركزها بعد أن ضحت بما ضحت به في الحرب، كما أجازت اتفاقية (بريتون وودز) ومن ثم وافقت عليها بعض الدول وبعضها الآخر في سبيل الموافقة عليها، وستوافق عليها باقي الدول. لذلك لا أفهم كيف يؤخذ علينا، ونحن ضمن الكتلة الاسترلينية، إننا انتظرنا موافقة انجلترا في حين أن الدول الخارجة عن كتلة الاسترليني انتظرت هذه الموافقة بدورها[3].

ثم تحدث النائب إسماعيل صدقي : فرأى أن اشتراكنا في الاتفاقية أو في صندوق النقد وبحث مسألة الأرصدة التي على انجلترا لمصر، كل هذا وذاك يحتاج إلى بحوث فنية وخبراء اقتصاديون ويشير بأنه من الضروري لأخذ رأيهم وخصوصاً في

([1]) المصدر نفسه، ص 257 .
([2]) المصدر نفسه،ص 258 .
([3]) المصدر نفسه،ص 259 .

الربط بين الاسترليني والجنيه المصري بمناسبة خروج انجلترا على قاعدة الذهب[1]. ورأت اللجنة المالية من ضمن النتائج أو الحلول التي وصلت إليها أن تعطينا انجلترا أسهم شركة قناة السويس وفي اعتقادي أن هذه المطالبة لا تؤدي إلى نتيجة لأن أسهم شركة قناة السويس التي شهدت في الخافضين اسم الوزير دزرائيل، والتي تمكنت بمقتضاها انجلترا – طبقاً للاتفاقيتين التي عقدتها مع الخديوي اسماعيل باشا من أن يكون لها الحق في أن تملي إرادتها وأن يكون صوتها عالياً مسموعاً في شأن قناة السويس، هذه الأسهم لا أظن أن انجلترا تقبل أن تبيعها لنا[2] ، لذلك لم تستطع الحصول على سندات القناة مقابل ديون بريطانيا .

الاتفاق المالي الأول 1947 :

لجأت بريطانيا إلى تجميد ما تجمع لمصر لديها من أرصدة بغية المساومة في تخفيضها ولكن مصر تمسكت بحقها في هذه الأرصدة ولم تقبل أي تخفيض لها. وقد اضطرت انجلترا أن تسلم بحق مصر في هذه الأرصدة وفي استيفائها بالكامل لأنها لو فعلت غير ذلك لتزعزعت الثقة بها. ولكنها أصرت على عدم الإفراج عنها دفعة واحدة كما أصرت على عقد اتفاق في شأن المبالغ التي تفرج عنها من هذه الأرصدة سنوياً، فكان أن عقد أول اتفاق في هذا الشأن في يولية 1947 [3] وينص على :

أولاً: تجميد الأرصدة الاسترلينية المتجمدة لحساب مصر وإدراجها بالحساب رقم 2 المجمد[4] ثانياً : تنظيم الإفراج عن بعض الأرصدة من الحساب رقم 2 المجمد إلى الحساب رقم (1) الحر والبدء بإقرار قابلية التحويل لأرصدة في حدود 8 ملايين

([1]) المصدر نفسه، ص 263 .

([2]) المصدر نفسه، ص 264 .

([3])House of Lords (1945-1946), Fifth Series, Vol.(cl II) p. 23-24.

([4]) لتفسير معنى الحساب رقم (1)، (2) انظر ملحق رقم (1).

جنيه. ثالثاً: عمل احتياطي تشغيل قدره 12 مليون جنيه تسحب عليه الحكومة المصرية لمواجهة أي نقص مالي وحتى في وسال الدفع الموضوعة تحت تصرف مصر[1].

وكان الاتفاق المالي الأول له نتائج متعددة أهمها أولاً: تقسيم الأرصدة الاسترلينية المستحقة لمصر لدى بريطانيا إلى قسمين قسم مجمد أي أوقف دفعه وقد وضعته بريطانيا ضمن الحساب رقم (2). والقسم الثاني لم يشمله التجميد ووضعته بريطانيا ضمن الحساب رقم (1)، ثانياً: وقف تحويل الاسترليني إلى دولار أمريكي في 20 أغسطس 1947 ويرجع سبب هذا الاتفاق إلى قرب انتهاء القرض الأمريكي لبريطانيا المعقود في 1946–اتفاق سان فرانسيسكو– وما زالت بريطانيا تحتاج إلى الدولارات فلجأت إلى وقف تحويل الاسترليني لتخفيف وطأة صرف الدولار. ثالثاً: خروج مصر من الكتلة الاسترلينية[2]. ولكن من دواعي الأسف أن هذا الاتفاق لم ينفذ إلا مدة قليلة ثم فقد قيمته بعد خمس أسابيع من الموافقة عليه [3]

الاتفاق المالي الثاني 5 يناير 1948 :

كان مما أدى إلى فشل الاتفاق المالي الأول أن انجلترا قررت في 20 أغسطس 1947 وقف تحويل الاسترليني إلى عملة صعبة لمصر لاحتفاظها بالدولارات لنفسها وتسبب ذلك في صعوبة حصول مصر على ما تحتاج إليه من سلع إنتاجية واستهلاكية ضرورية لها عن طريق منطقة الدولار[4]. ينص الاتفاق الجديد على الإفراج عن مبالغ كبيرة من الاسترليني وأيضاً وعدت الحكومة البريطانية بجعل الاسترليني الموضوع تحت تصرف مصر مقبولاً بقدر الاستطاعة في جميع المناطق النقدية مع إقرار حق

([1]) الحكومة المصرية، وزارة العدل : مجموعة الوثائق الرسمية للأشهر الثلاثة من سنة 1948، المطابع الأميرية بالقاهرة، 1948، من ص 863 : 874 .

([2]) صوت الأمة، السنة الثانية، العدد 334، بتاريخ 1947/8/22، الأخوان المسلمون : السنة الخامسة، العدد 165، بتاريخ 1947/8/16، السياسة السنة 24 ، العدد 857، بتاريخ 8 سبتمبر 1947 .

([3]) مجلة مصر المالية، العدد عشرون، بتاريخ 15 مايو 1949، ص 12 .

([4]) ميرفت صبحي غالي : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، (1935-1945)، سلسلة تاريخ المصريين، عدد (204) الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001، ص 75-95 .

مصر في رفض الوفاء بالاسترليني من أي بلد لا تقبل التعامل معها على أساس هذه العملة وقد أفرج أيضاً في الفترة من 14 يولية سنة 1947 إلى آخر فبراير سنة 1948 عن حوالي 80 مليون جنيهاً استرلينياً من أرصدتنا المتجمدة[1].

لاقت التسويات المعاملات الخارجية في سنة 1948 ظروفاً أشد منها في السنة السابقة، ولم يكن مرجع الصعوبات لنقص في المبالغ الاسترلينية السائلة، فإن المبالغ المفرج عنها بمقتضى الاتفاقات المعقودة مع بريطانيا العظمى كانت وافية بالحاجة. وقد لوحظ أن مالنا من أرصدة استرلينية اتجه إلى الازدياد بشكل يبعث على القلق في خلال النصف الأول من العام 1948 على أثر عقد صفقات كبيرة من القطن بالنقد الاسترليني. ولكن ما لبث الحال أن تبدل في خلال النصف الثاني من نفس العام أثر رفع كل قيد عن الواردات التي تسوي أثمانها بالاسترليني فضلاً عن الوفاء بقيمة الطلبات الخاصة التي أوصت الحكومة عليها من الخارج. وبذا تمكنت مصر على الجملة من استعمال ما أصبح لديها من الاسترليني في سنة 1948، بما في ذلك كالفوائد المستحقة على الأرصدة، كما أمكنها أيضاً تخفيض أصول الأرصدة بمبلغ لم يزد على سبعة ملايين من الجنيهات الاسترلينية، فلقد واجهت الحكومة مشاكل عدة ترجع إلى عدم قابلية الاسترليني للتحويل فلم تجد الحكومة بدلاً من الالتجاء إلى وسائل مختلفة، وعقدت مع بلاد العملة السهلة اتفاقات ثنائية، كالاتفاق الفرنسي المصري الذي أتاح لفرنسا تمويل مشترياتها من القطن بالمقايضة على أن تزود بكميات أوفر من المنتجات الضرورية، وعقدت اتفاقيتين آخرين أحدهما مع منطقة الاحتلال الانجليزي الأمريكية في ألمانيا، والآخر مع المجر، ومن ثم لجأت الحكومة المصرية أيضاً إلى بيع مخزونها من القطن بالمزاد العلني مقابل العملات الصعبة دون غيرها[2].

([1]) مجلة مصر المالية، العدد 32 بتاريخ 21 أغسطس 1949 .

([2]) خطبة رئيس مجلس الإدارة التي ألقاها في الجمعية العمومية العادية المنعقدة بدار البنك في 30 مارس سنة 1949 ، ص

ويعد الاتفاق المالي 1948 أخطر اتفاقية في مسار النظام النقدي في مصر، إذا أنه بمقتضى الاتفاقية 1948 فصلت العملة المصرية نهائياً عن العملة البريطانية وبدأ النظام النقدي في مصر مستقلاً حيث نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من اتفاقية 1948 بأن تتخذ الإجراءات اللازمة لتضمن إمكان استعمال الاسترليني المقيد في الحسابات المصرية القابلة للتحويل لتسوية المعاملات الجارية مع جميع الدول ، حيث كان لتلك القرارات أكبر الأثر في تقييد حرية مصر في استعمال ما لديها من الأرصدة الاسترلينية في تسوية المعاملات الجارية بينها وبين تلك الدول[1].

الاتفاق المالي الثالث 31 مارس 1949 :

جاء الاتفاق المالي الثالث في 31 مارس سنة 1949 وكان أهم مبادئه تحرير 12 مليون جنيه استرليني. كما كان ينص على الإفراج عن مبالغ إضافية في حدود 18 مليون جنيه استرليني– وذلك بالقدر الذي يستدعيه رفع مجموع أرصدة مصر الاسترلينية المقيدة في حساب رقم (1) [2] إلى 45 مليون جنيه كلما انخفض هذا المجموع عن ذلك[3].

ولتمكين مصر من دفع ما تستلزمه المعاملات الجارية من عملات صعبة تعهدت حكومة بريطانيا بأن تبيع لمصر، مقابل الاسترليني، ما مجموع قيمته مليون جنيه استرليني من دولارات الولايات المتحدة وذلك على دفعتين مقدار كل منهما 2,5 مليون جنيه استرليني، أولاهما في 31 مارس سنة 1949، وثانيهما في 30 يونية سنة 1949 . وقد أعلنت حكومة المملكة المتحدة استعدادها لتسهيل تموين مصر بمنتجات

([1]) وزارة الخارجية : محفظة رقم 1258، مصدر سبق ذكره.

([2]) الحساب رقم (1) انظر الملحق رقم (1)، ص 20 .

([3]) البنك الأهلي : خطبة رئيس مجلس الإدارة، المصدر سبق ذكره، وأيضاً الحكومة المصرية، وزارة العدل : فهرس مجموعة الوثائق الرسمية لسنة 1949، المطبعة الأميرية، 1953، ص 286 .

البترول خلال عام 1949، مقابل الدفع بالاسترليني في حدود ما قيمته 5 مليون جنيه استرليني[1].

وعلى أساس بقاء نظام الاستيراد كما كان عليه سابقا واستمرار طلب مصر للمنتجات البريطانية في مجموعها على حالها، قد اتفقت الحكومتان على إمكان وصول مستوى صادرات المملكة المتحدة إلى مصر إلى 47,430,000 جنيه استرليني أو يزيد (وهذا الرقم محسوب على أساس الأسعار تسليم المواني المصرية). كما تعهدت الحكومتان أن تعملا ما في وسعها لضمان تحقيق هذا الهدف كما تعهدت بريطانيا بتوسيع مدى التسهيلات التي تتيح لشركة أنجلو إجيبشان أوبل فيلدز وشركة شل استيراد ما يلزمهما، خلال عام 1949 من معدات أمريكية بالدولار أساسية مقابل الدفع بالاسترليني[2].

وكان للوفد المصري بعض التحفظات العامة أولها : إن مصر ينبغي ان تحصل على حصة من احتياطي الذهب من بريطانيا. ثانياً: حق مصر في إدارة أية مفاوضات مقبلة بخصوص الأرصدة الاسترلينية. ثالثاً: إيجاد حل لتسوية الأرصدة الاسترلينية المتجمعة أثناء الحرب، رابعاً: تزال الحكومة المصرية من جانبها موقنة بأنه ليس ثمة مجال لا من الوجهة القانونية ولا من وجهة العدالة السياسية تخفيض أرصدة مصر الاسترلينية. خامساً: أن أي اتفاق تعقده بريطانيا مع أي بلد ثالث تقوم بينه وبين مصر علاقات تجارية هامة ينبغي أن يتضمن نصاً يقضي بأن يعامل من حيث حق التحويل، الاسترليني المقيد في الحسابات المصرية القابلة للتحويل معاملة لا تقل عن معاملة الاسترليني المملوك لأي بلد آخر. وأنه إذا عدلت أية دولة عن التعامل بنظام الحسابات القابلة للتحويل أثناء سريان الاتفاق فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقها في طلب

([1]) البنك الأهلي المصري : التقرير المقدم إلى الجمعية العمومية العادية التاسع والأربعين، خطبة رئيس مجلس الإدارة التي ألقاها في الجمعية العمومية العادية المنعقد بدار البنك في 24 من مارس سنة 1948، ص بدون رقم صفحة، سنة 1948 .

([2]) الحكومة المصرية، وزارة العدل : فهرس مجموعة الوثائق الرسمية لسنة 1949، المطبعة الأميرية 1953، ص 287 .

الإفراج عن مبلغ إضافي من العملات الصعبة لمواجهة أن عجز في ميزان المدفوعات مع هذه الدولة.

ولكن رد رئيس الوفد المالي والتجاري البريطاني على تلك النقطة أنه في حالة وقف سريان التدابير الخاصة بالحسابات القابلة للتحويل بالنسبة لأي بلد خلال سنة 1949 فإن الحكومة البريطانية لن تثير أي اعتراض على تحويل الاسترليني من الحسابات المصرية القابلة للتحويل إلى حسابات الاسترليني للمقيمين في ذلك البلد (أو بالعكس). بشرط أن يكون التحويل خاصاً بمدفوعات متصلة بمعاملات تجارية حقيقية أو معاملات مالية ما زالت قائمة ما بين مصر وهذا البلد في تاريخ وقف سريان التدابير الخاصة بالحسابات القابلة للتحويل. وبشرط أن تدخل ضمن الأنواع الثلاثة الآتية : دفع شيكات أو كمبيالات أو حوالات سبق سحبها. كذا المدفوعات الواجب إجراؤها بمقتضى تعليمات سبق إصدارها. كذلك المدفوعات الواجب إجراؤها بمقتضى اعتمادات سبق فتحها وتأييدها بواسطة مكتب أي بنك في بريطانيا[1].

نقد الاتفاق المالي الثالث 1949 :

بعد إيقاف تحويل الجنيه الاسترليني إلى دولار في 20 أغسطس سنة 1947 وبهذا أصبح الاسترليني المفرج عنه في الاتفاقيات السابقة ديناً جديداً في شبه رصيد متجمد لا نستطيع الانتفاع به في زيادة وارداتنا وكذلك أصبحت كل زيادة في صادراتنا إلى بريطانيا عن وارداتنا منها أرصدة جديدة تضاف إلى الأرصدة السابقة، ولقد كانت هذه الأرصدة في جوهرها عبارة عن صادرات مصرية إلى بريطانيا وإن تمثلت في شكل نفقات الجيوش البريطانية في مصر ولو كانت الأمور تجري في مجراها الطبيعي

([1]) ردم ليونارد ويت رئيس الوفد المالي والتجاري البريطاني على رئيس الوفد المصري بخصوص هذا الموضوع (أوضحت الحكومة البريطانية موقفها إزاء هذه الديون الضخمة التي ألقيت على عاتقها بسبب الحرب وسوف تثير هذا الموضوع ثانية في الوقت الملائم، انظر الحكومة المصرية وزارة العدل، فهرس مجموعة الوثائق الرسمية لسنة 1949، المطبعة الأميرية، 1953، ص 258 .

لكانت مصر قد حصلت في مقابل هذه الصادرات على واردات بما يوازي هذه الأرصدة[1].

ولقد أثبتت التجارب السابقة أن مصر لا تستفيد من المفرج عنها من الأرصدة الاسترلينية إلا إذا كانت قابلة للتحويل إلى دولارات ولكن الجانب الأكبر من الأرصدة المفرج عنها لم يكن قابلاً للتحويل ومعنى هذا أن مصر كانت مضطرة إلى استخدام هذه القوة الشرائية في بلاد الكتلة الاسترلينية. كما أن هبوط الجنيه الاسترليني أدى إلى نزول قيمة الجنيه المصري نظراً لارتباط العمليتين[2]. في سبتمبر 1949 عقدت الدول الثلاث بريطانيا، أمريكا، كندا مؤتمراً في واشنطن واتفقت بصفة غير مباشرة على أن تبذل جهودها في موعد غير بعيد لتحسين موقف انجلترا من الناحية الاقتصادية وبذل قسط أوفر من الاهتمام بمسألة الديون التي لبعض الدول على انجلترا. وقد قررت في هذا المؤتمر وجوب خفض الأرصدة من غير مراجعة أصحابها وخاصة الهند ومصر، ولا أخذ رأيهما في ذلك وكان من حق هذين البلدين الحضور كشهود في جلسة المؤتمر الذي بحث موضوع أرصدتهما على انجلترا لأنهما صاحبتا الحق فيها[3].

هذا وقد اقترحت انجلترا التخفيض مقابل فوائد اقتصادية عرضتها كاتفاق تجاري واسع النطاق يتناول المواد الأولية أو الآلات والعدد الضرورية لنهضة مصر الصناعية[4]. ولكن اتفاق كهذا رفضه تشرشل وهدد بعدم الأخذ به لأن معناه إفقار انجلترا في سبيل نفع مصر والهند، وقد عبر عن ذلك في خطاب له مؤيداً برأي عدد كبير من رجال وزارة العمال البريطانية ولذلك أشار الاقتصاديون على الحكومة

([1]) الحكومة المصرية وزارة العدل : فهرس مجموعة الوثائق الرسمية لسنة 1949، المطبعة الأميرية، 1953، ص 263 .

([2]) مجلة مصر المالية، السنة الأولى، العدد الثاني في 9 يناير 1949، ص 10.

([3]) وزارة الخارجية : الأرشيف السري الجديد، الجزء الثاني، محفظة رقم 1258، ملف رقم 200/9/55 جـ3

([4]) Parliamentary Debates; Fifth series, vol.531, p. 30.

أيضاً: مجلة مصر المالية، العدد (38)، 16 أكتوبر 1949م، ص 113 .

المصرية بأن ترفع احتجاجاً عنيفاً ضد التصريحات التي أدلى بها تشرشل في مجلس العموم البريطاني وأن تستعين بالولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي لتحقيق أهدافها. ولكل ما سبق كان لابد من عقد اتفاق مالي جديد يضمن لمصر ما يعوضها عن حاجتها للعملة الصعبة ويسهل عملية التحويل من رصيدها لدى بريطانيا.

الاتفاق المالي الرابع 1950 :

نص الاتفاق المالي سنة 1950 على الإفراج تدريجياً عن مبلغ 150 مليوناً من الجنيهات الاسترلينية عن الحساب رقم (2)، وذلك خلال فترة تتراوح بين سنة منه 25 مليوناً يفرج عنها بمجرد توقيع الاتفاق على أن يكون من بينها 14 مليون تقريباً قابلة للتحويل إلى دولارات في الحال دون قيد أو شرط، خلال التسع سنوات التالية، وحصص سنوية إضافية قدر كل منها 5 ملايين، وفي حدود 35 مليوناً من الجنيهات، يفرج عنها كلما هبطت أرصدة الحساب رقم (1)، وكل هذه المبالغ من الاسترليني لن تكون قابلة للتحويل إلى دولارات إلا أن الحكومة البريطانية ستسهل تموين مصر بالمنتجات البترولية، مقابل الدفع بالاسترليني وذلك في حدود مبلغ 11 مليوناً خلال 10 سنوات، أما المبلغ الباقي من الأرصدة وقدره 80 مليوناً من الجنيهات تقريباً، فسيكون موضوع اتفاق في المستقبل وهناك ما يؤكد بأنه لن يطرأ عليه أي خصم. كما كفل البلاد تصفية أرصدتها تصفية نهائية خلال فترة معقولة، كما وافق البرلمان على مشروع القانون الذي يحول البنك الأهلي إلى بنك مركزي في عام 1950 [1].

الاتفاق المالي الخامس سنة 1951 :

كانت تشمل اتفاقية سنة 1951 موضوعين، الموضوع الأول خاص بالإفراجات، وأهم ما يقضي به هو الإفراج فوراً عن مبلغ 25 مليون جنيه استرليني، وأن يفرج أيضاً عن عشرة ملايين من الجنيهات الاسترلينية كل سنة من السنوات 1952–1960 . كذلك يقضي الاتفاق بأن يفرج عن مبلغ إضافي قدره خمسة ملايين

([1]) البنك الأهلي المصري : التقرير المقدم إلى الجمعية العمومية العادية الحادية والخمسين 1950، بدون صفحة، سنة 1950

من الجنيهات الاسترلينية كل سنة ابتداء من سنة 1951 كلما قل مجموع الأرصدة المتبقية عن في الحساب رقم (1) عن 45 مليون جنيه، بحيث لا يجاوز مجموع ما يفرج عنه من هذه المبالغ الإضافية ومن بعض الإفراجات المتبقية مبلغ 35 مليون جنيه فإذا تبقى شيء من هذا المبلغ في نهاية سنة 1960 أفرج عنه بالمعدل السابق (أي عشرة ملايين كل سنة) ابتداء من يناير سنة 1961 فضلاً عن الخمسة ملايين الإضافية في حالة هبوط الرصيد رقم (1) [1]. هذا وتبلغ جملة المبالغ التي سيفرج عنها وفقاً لهذه الاتفاقية 150 مليون جنيه استرليني من مجموع أرصدة مصر الاسترلينية التي قدرت في سنة 1951 بمبلغ 230 مليون جنيه استرليني. وقد أكدت الحكومة الانجليزية في كتاب أرسلته إلى حكومة مصر بأنها لا تنوي من جانبها وحدها أن تنقض شيئاً من أرصدة مصر الاسترلينية. أما الموضوع الثاني لاتفاقية 1951 فكان يشمل على التدابير الخاصة بالمدفوعات وقد جمعت هذه التدابير موضوع اتفاق مؤقت كان يبدأ ابتداء من أول يناير سنة 1951 وينتهي في 31 ديسمبر سنة 1951 [2].

مشروع اتفاقية يولية سنة 1955 :

طلبت حكومة مصر من حكومة بريطانيا أن تفرج سنوياً عن مبلغ 25 مليون جنيه من أرصدة مصر الاسترلينية وذلك لحاجة مصر الشديدة إلى هذا المبلغ الضروري التحويل مشروعات مصر الإنتاجية. ووعدت مصر في حالة قبول انجلترا لهذا الطلب أن تلغي نظام (حق الاستيراد)[*] المعمول به منذ 1947م إلى سنة 1955 بين مصر والمنطقة الاسترلينية. وبناء على ذلك الطلب اجتمعت لجنة تمثل الجانبين المصري والانجليزي في القاهرة 29 يونية سنة 1955 وبين الجانب الانجليزي تم الاتفاق فيها على أن انجلترا على استعداد لأن تفرج سنوياً عن مبلغ عشرين مليون جنيه انجليزي من أرصدة مصر ابتداءاً من سنة 1959م حتى 1960 على أن تلغي

([1]) وزارة الخارجية : محفظة رمق 1258، ملف رقم 200/9/55، جـ3، مصدر سبق ذكره.
([2]) المصدر نفسه.
([*]) حق الاستيراد سوف أوضحه في النقطة التالية.

مصر نظام (حق الاستيراد) الذي تتبعه لاستيراد السلع من المنطقة الاسترلينية وأن تخصص هذه المبالغ لتمويل مشروع السد العالي وأنه ابتداء من سنة 1961 ستفرج انجلترا سنوياً عن مبلغ 18 مليون جنيه من أرصدة مصر الاسترلينية إلى أن تستهلك جميع هذه الأرصدة[1]. وأوضح الجانب المصري أن السبب الذي من أجله طلبت مصر من انجلترا الإفراج عن مبلغ 25 مليون جنيه سنوياً كان تمويل المشروعات الإنتاجية بوجه عام وأهمها مشروع السد العالي ومشروع مصنع السماد ومشروع الحديد والصلب (وليس مشروع السد العالي وحده هو السبب في طلب الإفراج عن هذا المبلغ سنوياً)، كما بين أنه كان ينتظر أن تستجيب انجلترا حالاً لطلب مصر في الإفراج عن 25 مليون جنيه من سنة 1955 حتى سنة 1960م لأن حاجة مصر إلى العملات الصعبة في هذه الفترة كان أشد بكثير لاحتياجها لعمل المشروعات الإنتاجية، كما بين أنه ليس في الإمكان إلغاء نظام حق الاستيراد المتبع وقتها مع المنطقة الاسترلينية ما لم تصبح في حوزة مصر جنيهات استرلينية تكفي لسداد قيمة مشترواتها الخارجية من المنطقة الاسترلينية وخاصة بعد أن قررت الحكومة إعادة فتح بورصة العقود وما قد يصاحب هذا القرار من أخطاء وما لم تتأكد مصر من أنها لن تصبح في عسر بالنسبة للاسترليني في المستقبل[2].

كما طلب الجانب المصري من الجانب الانجليزي التفكير في الإفراج عن مبلغ 22 مليون جنيه استرليني سنوياً ابتداء من سنة 1956 حتى سنة 1960م والإفراج عن 9 مليون جنيه استرليني في كل من سنتي 1960، 1961 أو الإفراج حالاً عن مبلغ 40 مليون جنيه استرليني والإفراج عن المبلغ المتبقي وقدره 88 مليون جنيه استرليني على سبع دفعات سنوية متساوية ابتداء من سنة 1956 حتى سنة 1962م[3].

([1]) وزارة الخارجية : الأرشيف السري محفظة رقم 1258، ملف رقم 200/9/55، جـ3.
([2]) المصدر نفسه.
([3]) المصدر نفسه.

أما بالنسبة لنظام حق الاستيراد فقد بين الجانب الإنجليزي في المحادثات بينهما أن حكومته كانت تنتظر ابتداء من خريف عام 1954– أن تلغي مصر نظام حق الاستيراد الذي تطبقه على مشترواتها من المنطقة الاسترلينية ، وذلك لوفرة الأرصدة الاسترلينية التي تجمعت لمصر وحجة الجانب الانجليزي في ذلك أن تطبيق هذا النظام على المنطقة الاسترلينية وعدم تطبيقه بالنسبة لفرنسا وبعض الدول الأخرى فيه تمييز لسلع هذه البلدان على السلع الانجليزية[1].

وصحة هذا القول لا تقبل الجدل لأن السلع الأجنبية غير الإنجليزية تستطيع أن تنافس السلع الانجليزية في مصر في حدود علاوة حق الاستيراد التي بلغ متوسطها 10% من قيمة البضائع المستوردة، ومع ذلك، فإن مصر لم تلغ هذا النظام لحاجتها الشديدة إلى الاسترليني الذي لا يتوافر منه لديها بالرغم من امتلاكها لمبالغ كبيرة منه جمدتها انجلترا بدون وجه حق وجعلت تساوم مصر في الإفراج عن أجزاء منها[2].

هذا وقد وافقت الحكومة البريطانية على الإفراج عن مبلغ عشرة ملايين جنيه استرليني سنوياً عن طريق البنك الأهلي بالقاهرة في الأول من يناير من كل عام وفي اليوم الثاني منه إذا كان اليوم الأول يوم أحد[3].

أما بالنسبة لرد فعل البرلمان البريطاني على هذه الاتفاقات فقد قام (اسير إدوار بوبل) وزير الاقتصاد بالخزانة البريطانية بجلسة 4 نوفمبر 1955 بنقد للحكومة البريطانية إقرارها لهذا الاتفاق في عام 1955 حيث نص هذا الاتفاق صراحة على زيادة الإفراجات عن الأرصدة الاسترلينية، وقد برر السير إدوارد بوبل نقده بأنه يمكن الحكومة المصرية الحصول على مزيد من الأرصدة التي تستعملها في شراء أسلحة مما يزيد خطر الحرب بين إسرائيل ومصر كما ذكر وزير الخزانة البريطانية في إجابته أن هذا الاتفاق قد بنى على أساس اقتصادي وأنه يحقق منافع مادية للحكومة البريطانية من

([1]) المصدر نفسه.
([2]) المصدر نفسه.
([3]) المصدر نفسه.

حيث إلغاء الحكومة المصرية لنظام حق الاستيراد الذي يفيد الصادرات البريطانية إلى مصر[1].

ونتيجة لتأخر الخزانة البريطانية في دفع المبلغ المحدد كل بداية عام ميلادي صدر قرار من رئيس الجمهورية بمصر بعدم التصرف في أرصدة مصر الاسترلينية كما أصدر جمال عبد الناصر قرار رقم 343 لسنة 1959 ينص على ألا يجز استخدام أي مبلغ من الأرصدة الاسترلينية التي أفرجت عنها الحكومة البريطانية نتيجة للاتفاق المشار إليه إلا بقرار من رئيس الجمهورية رغبة من جانبه من توفير العملة الصعبة للأغراض الهامة [2].

([1]) House of Commons (1953-1954), Vol. 531, p. 301.
وأيضاً: وزارة الخارجية : محفظة رقم 1258، ملف رقم 200/9/55، ج3، مصدر سبق ذكره.
([2]) المصدر نفسه.

خاتمـة:

نشأة مشكلة الأرصدة الاسترلينية نتيجة للتبادل النقدي بين البنك الأهلي بمصر والبنك المركزي في بريطانيا، وكان يتم التبادل على أساس ما تحتاج إليه بريطانيا من البنكنوت المصري تأخذه بشرط وجود غطاء ذهبي يعادل ما يسحب من البنكنوت. ولكن أثناء الحرب العالمية الأولى بدأت السياسة البريطانية تتعلل في التنصل من غطاء الذهب بحجة صعوبة نقله إلى مصر أثناء الحرب ، ولجأت بريطانيا إلى الحصول على البنكنوت المصري عن طريق إيداع ما يعادل قيمتها في فرع البنك بلندن على شكل أذونات على الخزانة البريطانية على أساس سعر الصرف 97,5 قرش للجنيه الاسترليني.

واستمر البنك الأهلي في إصداره للبنكنوت وفقاً لحاجيات الحكومة البريطانية دون رقابة من الحكومة المصرية منذ سنة 1916 إلى سنة 1948 واستطاعت السلطات البريطانية أن تتخذ من مصر مورداً غير محدود لشراء ما يلزمها من السلع والخدمات دون الحاجة إلى عقد قرض مع مصر أو الدفع بالذهب أو بعملات أجنبية تحتاج إليها مصر. وعمّا قدمته مصر للجيوش البريطانية من سلع وخدمات وأموال مصرية. وهذه الأموال في أغلبها ما هي في الواقع إلا ديون تجمعت لمصر تساوي مقدار الفرق بين قيمة مشتريات انجلترا في السوق المصرية وقيمة مبيعات انجلترا لمصر. وبعد الحرب الثانية أخذت انجلترا تقوم برد بعض ديونها لمصر عن طريق الاتفاقيات المالية.

وهكذا تأثر الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني فانخفضت قيمته بانخفاض قيمة الجنيه الاسترليني، وارتفعت بارتفاعه وخرج عن قاعدة الذهب بخروجه وعاد إليها بعودته وقد استفادت بريطانيا من علاقتها بمصر أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية . هذا وقد عانى الاقتصاد المصري في نفس الوقت نتيجة لارتباطه بالاقتصاد البريطاني. ولم تتمكن مصر من الحصول على قدر كاف من عملات بعض الدول الصناعية كأمريكا وبالتالي ارتبط نمو الصناعة المصرية إلى حد كبير بتطور الصناعة في بريطانيا. وكذلك تجمع أرصدة استرلينية لمصر لدى بريطانيا لم تستطع مصر الاستفادة

منها . ففي 30 ديسمبر 1944 زاد ارتباط الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني حيث تم الاتفاق التجاري البريطاني المصري والذي نص على وضع يد بريطانيا على العملات الأجنبية والذهبية في مصر.

لهذا كا لابد من إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص أزمة الأرصدة الاسترلينية عام 1947 والتي بلغت قيمتها كما حددها وزير المالية آن ذاك بأنها 400 مليون جنيه تقريباً ومرت مصر بخمسة اتفاقيات مالية على التوالي من 1947–1951 والتي باءت بالفشل نتيجة أن انجلترا قررت في 20 أغسطس 1947 وقف تحويل الاسترليني إلى عملة صعبة لمصر لاحتفاظها بالدولارات لنفسها وتسبب ذلك في صعوبة حصول مصر على ما تحتاجه من منطقة الدولار، وفي سنة 1949 عقدت بريطانيا وأمريكا وكندا مؤتمر بواشنطن قررت وجوب خفض الأرصدة للدول المدينة لها دون الرجوع إلى هذه الدول–الهند ومصر– وتلي هذه الاتفاقيات مشروع اتفاقية يولية 1955 والذي نص على الإفراج سنوياً عن مبلغ 25 مليون جنيه من الأرصدة من 1956–1960 لتمويل مشروعات إنتاجية بمصر وعلقت بريطانيا موافقتها على الاتفاقية في حالة الغاء مصر نظام حق الاستيراد.

ملحق رقم (1)

أصبح الاسترليني بمقتضى الاتفاق المالي الأول المعقود في 30 يونية 1947 عملة أجنبية بالنسبة لمصر، بل لقد تحول شيئاً فشيئاً إلى عملة صعبة، وكان هذا تطوراً أساسياً بالنسبة لتطوير الاقتصاد المصري واستغلاله نهائياً عن التبعية لبريطانيا، وبخروج مصر عن منطقة الاسترليني 1947– بعد عقد الاتفاق المالي 30 يونية 1947– دخلت منطقة الحسابات القابلة للتحويل.

منطقة الاسترليني صارت تعرف منذ سنة 1947 باسم الأقاليم المدرجة في القائمة أما البلدان الأخرى فاتخذت بريطانيا إجراءات تنظيم مدفوعاتها معها. وطبقاً لهذه التنظيمات صارت البلدان الأخرى تقسم إلى 3 حسابات أولاً: الحساب رقم (1) وهو الحساب الأمريكي، للولايات المتحدة الأمريكية وأغلب دول أمريكا اللاتينية. وكان لأي مقيم في تلك البلاد أن يحتفظ الاسترليني الناشئ ع معاملات جارية في حساب أمريكي هو نوع ممتاز من الاسترليني يمكن تحويله آلياً إلى دولارات أمريكية بالسعر الرسمي لليوم المراد إجراؤه فيه. ثانياً: الحساب رقم (2) وهو الحساب القابل للتحويل وقد أنشئ هذا الحساب في الشهور الأولى من سنة 1947 كخطورة تمهيدية لإعادة قابلية للتحويل لكافة الأغراض[1].

([1]) الحكومة المصرية، وزارة العدل: مجموعة الوثائق الرسمية للأشهر الثلاثة من سنة 1948، المطابع الأميرية بالقاهرة، 1948، ص ص 863-874 .

ملحق رقم (2)

اتفاقية (بريتون وودز) تهدف إلى أولا: تقوية روح التعاون الدولي في مسائل العملة والصرف. ثانياً: تيسير سبل التجارة الدولية مما يؤدي إلى رفع مستوى استغلال الموارد الاقتصادية الدولية، وبالتالي النهوض بمستوى المعيشة في أوطان الدول المشتركة في هذا النظام. ثالثاً: استقرار أسعار الصرف وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملة. رابعاً: إحلال نظام المقاصة العامة محل نظام التسديد الثنائية. خامساً: معاونة الدول بجوار الصندوق الدولي حتى تتغلب على الصعوبات التي تعترض معاملاتها الخارجية. سادساً: تقصير فترات الاختلال التي تصيب الميزان الحسابي للدول المشتركة في الصندوق الدولي[1].

([1]) محمد فهمي لهيطة : مصر الدائنة في عهد فاروق الأولى، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45 .

ملحق رقم (3)

قاعدة الذهب

عرف عند الاقتصاديين أن قاعدة الذهب لها صور ثلاث :

1- قاعدة المسكوكات الذهبية :

وفي ظل هذه القاعدة يكون من حق أي فرد يحمل ورقة أو شهادة أو عهد مهما كانت قيمتها في أن يحولها من البنك الذي أصدرها في أي وقت يشاء وبمجرد طلبه إلى مسكوكات ذهبية بقدر القيمة التي صدرت بها الورقة ومن ثم كانت تداول الأوراق أو التعهدات بجانب الذهب ولكن الذهب وحده هو الذي يتمتع بقوة إبراء غير محدودة[1].

2- قاعدة السبائك الذهبية :

في هذه القاعدة تختفي المسكوكات الذهبية ويكون الوسيط في التداول هو الأوراق أو التعهدات أو الإيصالات الصادرة عن البنوك، إلا أنه لا يجوز تحويلها إلى ذهب من البنك الذي أصدرها في شكل قطع عملة ذهبية (مسكوكات) ولكن يجوز تحويلها إلى ذهب في شكل سبائك ذهبية لا يقل وزنها عن حد معين يحدده القانون، ففي انجلترا لا يجوز تحويل الأوراق "البنكنوت" إلى سبائك ذهبية إلا في حدود أربعمائة أوقية من الذهب للسبيكة الواحدة[2].

والسبب في العدول عن قاعدة المسكوكات الذهبية والأخذ بقاعدة السبائك الذهبية مرجعه إلى التغيرات الكبيرة التي أوجدتها الحرب العالمية الأولى، فطلب

([1]) رمزي زكي : التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر النظام النقدي الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، سلسلة علم المعرفة، الكويت، عدد 118 أكتوبر 1978، ص 51.

([2]) حازم الببلاوي : النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة علم المعرفة، الكويت العدد (257)، مايو 2000، ص ص 6، 7 . وراجع : ضياء مجيد : اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص ص 51 : 54 .

الأفراد تحويل النقود الورقية القليلة القيمة التي يملكونها إلى ذهب في وقت الحرب إنما يدل فقط على رغبتهم في اكتناز الذهب أو المضاربة به[1].

3- قاعدة الصرف بالذهب :

ترتب على قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914م، أن فرض السعر الإلزامي لأوراق البنكنوت، وبذلك لم يعد من الممكن تحويل البنكنوت إلى ذهب وحلت بالتالي محل الذهب، وأًبح ارتباط العملة الوطنية بالذهب عن طريق غير مباشر أي عن طريق عملة أجنبية قابلة للتحويل إلى الذهب، فالسلطات النقدية وإن لم تلتزم بتحويل أوراق البنكنوت التي تصدرها إلى ذهب. فإنها تكون ملزمة بتحويلها إلى عملات أجنبية يمكن تحويلها في بلداه الأصلي إلى ذهب، وواضح أن ارتباط العملة الوطنية هنا بالذهب ما هو إلا ارتباط غير مباشر، هذا وقد انتشر الأخذ بالجنيه الإسترليني، ثم الدولار الأمريكي كعملات أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب[2].

([1]) سيد عبد المولى : النظم النقدية والمصرفية مع دراسة خاصة بالنظام النقدي والمصرفي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة 1988، ص 9 .

([2]) نفسه، ص10 .

أهم المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربيـة:

1- أحمد نظمي عبد الحميد : نظام النقد في الخمسين سنة الأخيرة، بحث من بحوث العيد الخمسين (1909–1959)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة 1960 .

2- رؤوف عباس حامد (دكتور) : علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة محمد طلعت حرب، دار الكتب والوثائق العربية، مركز تاريخ مصر المعاصر، 2002.

3- عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، دار المعارف 1989 .

4- محمد فهمي لهيطة (دكتور): مصر الدائنة في عهد فاروق الأول (الأرصدة الاسترلينية وأثرها على مستقبل الصناعة والتجارة ومستوى معيشة المصريين)، مكتبة النهضة المصرية، 1947,

5- محمود صدقي مراد : النقد الأجنبي والتمويل الخارجي للتنمية مع دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة، فؤاد مرسي، مكتبة التنمية والتخطيط، دار المعارف بمصر، 1967 .

6- ميرفت صبحي غالي : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا (1935–1945)،سلسلة تاريخ المصريين،عدد(204)،الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001

7- نبيل عبد الحميد سيد احمد : النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري من سنة 1922 إلى سنة 1952، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982، ص ص 320–330.

8- يحيى محمد محمود (دكتور): الدين وأثره في تطور الاقتصاد المصري (1876–1943)، سلسلة تاريخ المصريين عدد (129)، الهيئة العامة للكتاب 1998 .

9- يوسف عبد المجيد (دكتور): المشكلات الاقتصادية في فترة ما بين الحربين وأثرها في الاتجاهات الاقتصادية والدولية المعاصرة، البنك المركزي المصري 1979-1980 .
10- وجيه شندي : المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية، دار النهضة العربية.
11- رمزي زكي : التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر النظام النقدي للتخلف، دراسة في أثر النظام النقدي الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، سلسلة علم المعرفة الكويت عدد (118) اكتوبر 1978 .
12- بيتر.برنشتاين : أسطورة الذهب، قصة استبداده بالقلوب والعقول، ترجمة مها حسن بحبوح، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002 .
13- زكريا هميمي:أمير المعادن،نشأته وتاريخه،هبة النيل للنشر والتوزيع،القاهرة 1998
14- بسام الحجار:اقتصاديات الذهب مجلة الدفاع الوطني، بيروت،عدد(55)يناير 2006
15- جاد لبيب : البناء الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وانجلترا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1955 .
16- محمد دويدار : الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1978 .
17- جلال أمين : أزمة الاقتصاد البريطاني في ضوء تخفيض الجنيه الإسترليني، مجلة مصر المعاصرة العدد (331) ، يناير 1968 .
18- وهبي غبريال : الأزمة النقدية الدولية ومشاكل التنمية بعد حرب اكتوبر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977 .
19- حازم منصور : بعض الحلول المقترحة لأزمة النقد الدولية، معهد الدراسات المصرفية، 1973
20- حازم الببلاوي : النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة علم المعرفة، الكويت، العدد (257) مايو 2000 .
21- ضياء مجيد : اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005

22- سيد عبد المولى : النظم النقدية والمصرفية مع دراسة خاصة للنظام النقدي والمصرفي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988 .
23- محمد زكي شافعي : تحليل أسس اتفاقية "بريتون وودز"، وتقدير إمكانيات نجاحها، مجلة القانون والاقتصاد، القاهرة، مارس ويونية 1953 .

✓ **المثائق المصرية :**

- أرشيف فهرس وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري، الجزء الثاني :

1- محفظة رقم 1258، ملف رقم 200/9/55 ج2، بشأن الأرصدة الاسترلينية ومشكلة الدولارات الفترة من 47/8/13 إلى 1945/3/7، ومن 1950/8/15 إلى 1959/3/15م.
2- محفظة رقم 1258، ملف رقم 200/9/55 ج3، بشأن الاتفاق المالي بين مصر وبريطانيا،الأرصدة الاسترلينية الفترة من1954/5/20إلى 1959/3/2

✓ **وثائـق منشـورة :**

1- الدولة المصرية مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي الثاني، المجلد الأول من مضبطة الجلسة الافتتاحية إلى مضبطة الجلسة السادسة عشر 12 نوفمبر سنة 1945-19 فبراير سنة 1946، المطبعة الأميرية بالقاهرة 1946 .
2- الحكومة المصرية، وزارة العدل : مجموعة الوثائق الرسمية لأشهر الثلاثة من سنة 1948، المطابع الأميرية بالقاهرة 1948 .
3- الحكومة المصرية، وزارة العدل: فهرس مجموعة الوثائق الرسمية لسنة 1949، المطبعة الأميرية، 1953 .
4- الحكومة المصرية، وزارة العدل: فهرس مجموعة الوثائق الرسمية لسنة 1949، المطبعة الأميرية، 1953 .
5- البنك الأهلي المصري : التقرير المقدم إلى الجمعية العمومية العادية التاسع والأربعين، القاهرة 1949 .

6- البنك الأهلي المصري : التقرير المقدم إلى الجمعية العمومية العادية الثلاثون، القاهرة 1949 .
7- البنك الأهلي المصري : خطبة رئيس مجلس الإدارة التي ألقاها في الجمعية العمومية العادية التاسع والأربعين المنعقدة بدار البنك في 24 مارس سنة 1948 .
8- البنك الأهلي المصري : خطبة رئيس مجلس الإدارة التي ألقاها في الجمعية العمومية العادية المنعقد بدار البنك في 30 مارس سنة 1949، القاهرة 1949
9- البنك الأهلي المصري : خطبة رئيس مجس الإدارة التي ألقاها في الجمعية العمومية العادية المنعقدة بدار البنك في 28 مارس سنة 1950 القاهرة 1950
10- البنك الأهلي المصري : التقرير المقدم إلى الجمعية العمومية العادية الحادية والخمسين القاهرة 1950 .
11- البنك الأهلي المصري : تقرير مجلس الإدارة الذي قدم للجمعية العمومية العادية للمساهمين في اجتماعها الحادي والخمسين بالمركز الرئيسي للبنك القاهرة في يوم الأربعاء 28 مارس سنة 1951 الساعة الرابعة والنصف عصراً.
12- ملاحق مجلس الشيوخ- دور الانعقاد العادي الثالث والعشرين (1947/11/12 إلى 1948/7/6)، ملحق رقم (111)، جلسة 1948/3/25، تقرير لجنة المالية السياسة العامة المالية والاقتصادية.

✓ **الدوريــات :**

1- الإخوان المسلمين السنة الخامسة، العدد 159 بتاريخ 4 يولية 1947 .
2- الأهرام، عدد 2/830 بتاريخ 1945/12/2 .
3- السياسة عدد (659) بتاريخ 21 يناير 1947 .
4- السياسة عدد (664) بتاريخ 28 يناير 1947 .
5- السياسة عدد (847) بتاريخ 8 سبتمبر 1947 .

6- السياسة عدد (860) بتاريخ 17 سبتمبر 1947 .
7- صوت الأمة، السنة الثنية، العدد 334، بتاريخ 1947/8/22 .
8- مجلة الغرفة التجارية بالقاهرة: السنة 12، عدد 2 فبراير 1947 .
9- مجلة الغرفة التجارية بالقاهرة : السنة 14، عدد مارس 1949 .
10- مجلة مصر المالية، السنة الأولى، العدد (38)، 26 أكتوبر 1949 .
11- مجلة مصر المالية، السنة الأولى، العدد (32)، 21 أغسطس 1949 .
12- مجلة مصر المالية، السنة الأولى، العدد التاسع عشر، 8 مايو 1949 .
13- مجلة مصر المالية، السنة الأولى، العدد الثاني، 9 يناير 1949 .
14- مجلة مصر المالية، السنة الأولى، العدد السادس، 6 فبراير 1949 .
15- مجلة مصر المالية، السنة الأولى، العدد عشرون، 15 مايو 1949.
16- والوقائع المصرية 30 أكتوبر سنة 1916 .
17- الأهرام بتاريخ 1882-1948 . المحررة بتاريخ 1882 .
18- السياسة الأسبوعية بتاريخ 1947 .

ثانيا : المراجع الأجنبيـة:

1- House of Commons (1953-1954).
2- House of Lords (1945-1946).
3- W.A. Brown : "The International gols standard reinterpreted, New York, 1940.
4- Robert W.Oliver : International Economic co-operation and the World Bank, London, 1975.
5- El-Falaki, Mahmoud Saleh : Post war planning and the Monetary Market in Egypt L'Egypte contenporaine, Jan, Feb., 1944.
6- Harari, R.A. : Bonking & Financial Business in Egypt, L'Egypte contenporaine, Feb., 1936.